



ORGANIZATION OF  
AFRICAN UNITY  
Secretariat  
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية  
السكرتارية  
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE  
AFRICAINNE  
Secretariat  
B. P. 3243

اديس ابابا \* Addis Ababa مجلس الوزراء

الدورة العادية الثالثة والاربعون  
اديس ابابا ، اثيوبيا ، ٢٥ فبراير - ٤ مارس

CM/ 1359 (XLIII)

١٩٨٦

الاصـل : فرنسـي

تقريـر

لجنة السبعة المختصة بمسألة جزيرة مايوت القمرية ،

التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية

اديس ابابا ، ١٦ يوليو سنة ١٩٨٥



تقرير

لجنة السبعة المختصة بمسألة جزيرة مايوت القمرية،  
التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية

أديس أبابا ، ١٦ يوليو سنة ١٩٨٥

اجتمعت لجنة السبعة المختصة بمسألة جزيرة مايوت القمرية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، بأديس أبابا يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٨٥ ، في نفس الوقت الذي انعقدت فيه الدورة العادية الثانية والأربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية ، وكانت اللجنة برئاسة صاحب السعادة السيد / مارتان بونجو ، وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الجابون .

٢ - حضر الاجتماع جميع الدول الأعضاء في اللجنة وهي : الجزائر ، الكاميرون ، جزر القمر ، الجابون ، مدغشقر ، موزامبيق والسنغال . ومرفق بهذا التقرير قائمة بالمشاركين في الاجتماع .

٣ - ذكر رئيس الجلسة في خطبة التقديم أن موضوع الاجتماع هو تحديد الموقف منذ الاجتماع الأخير الذي عقد في موروني في الفترة من ٩ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ وكانت قد انتهت إلى إقرار توصية ذات صلة بالموضوع . وبمقتضى هذه التوصية ، أوصت اللجنة جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية بشكل مفرد وجماعي ، استغلال وإلغائها بفرنسا لدفعها إلى إعادة جزيرة مايوت لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية في أقرب وقت (الفترة ١ - من الملتحق) ، وفي نفس الوقت ، أوصت اللجنة لهذا الغرض ، أن تقوم بعثة من اللجنة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، بإجراء اتصال بأسرع وقت ممكن ، مع السلطات الفرنسية من أجل بحث الإجراءات العملية لإعادة

(٢)

جزيرة مايوت القمرية لجمهورية القمر الاتحادية الاسلامية مع تحديد مهلة لذلك ان امكن (فقرة ٢ من المنطوق) \*

٤ - وأشار بعد ذلك السيد /مارتان بودجو الى انه لم يتش عرض تقرير اجتماع موروني ولا التوصية التي اقرت ، على مجلس الوزراء لابتداء رأيه ، نظرا الى انه منذ عام ١٩٨١ ، لم يجتمع مجلس الوزراء الا في دورته الخاصة بالميزانية والشئون الادارية \*

٥ - ذكر السيد / بودجو انه بالرغم من هذا الموقف ، قام بالمساعي اللازمة لتنفيذ التوصية \* وهكذا فقد طلب من وزير العلاقات الخارجية الفرنسي في رسالة بعث بها اليه بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٨٤ ، ان يستقبل بعثة لجنة السبعة خلال النصف الاول من شهر يوليو سنة ١٩٨٤ \* بالإضافة الى ذلك ، قام وزير خارجية الجابون بالاتصال بالبعثة الدبلوماسية الفرنسية في ليبرفيل بشأن هذا الموضوع ، بناء على مذكرة سفوية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٤ \* وفي النهاية ، عقدت اتصالات غير رسمية لهذا الغرض ، في نفس الوقت الذي عقد فيه مؤتمر رؤساء دول افريقيا وفرنسا في شهر ديسمبر سنة ١٩٨٤ ببوجمبورا \* ولم تسجل تلك المبادرات اي رد فعل من جانب الحكومة الفرنسية ، ولم تثمر مختلف المحاولات التي قام بها الرئيس لعقد اجتماع للجنة وبصفة خاص خلال نفس فترة انعقاد الدورات الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين والاربعين لمجلس الوزراء ، بسبب المناخ السياسي السائد في منظمة الوحدة الافريقية \*

(٣)

٦ - وفي النهاية ، رغب السيد / مارتان بونجو بعقد هذا الاجتماع الذي

سينتج توضيح الموقف ووضع اختيارات جديدة للمستقبل .

٧ - عندما تحدث وزير خارجية القمر بدوره ، اخطر اللجنة بالتطورات

الاجرة التي طرأت . ووضح انه خلال الاربعة سنوات الاخيرة تمت

اتصالات على المستوى الثنائي مع السلطات الفرنسية وعلى مستوى

لترجيح القضية القمرية . وقال ، عند تولي الاشتراكيين السلطة في

فرنسا في شهر مايو سنة ١٩٨١ ، اثار ذلك موجة من الامل بالنسبة

لاجراء تسوية سريعة وعادلة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ، اذ ان السيد /

ميتران كان قد اتخذ موقفا ايجابيا ، في هذا الصدد ، وقت وجوده

في المعارضة . وأضاف الوزير قائلاً ان الحكومة القمرية لا تزال للاسف

تصطدم بسور من عدم التفهم الذي هو انعكاس لسوء نية الجانب الفرنسي .

فالجانب الفرنسي يظهر نفس رد الفعل السلبي ، مثل الحكومة السابقة،

ازاء مسألة جزيرة مايوت القمرية .

٨ - كما دعى وزير خارجية القمر للجنة الى اتخاذ مبادرات جديدة واعداد

استراتيجية جديدة لكي تدفع الجانب الفرنسي الى البحث عن حل سريع

وعادل للمشكلة . وينبغي ان يعاد فتح ملف جزيرة مايوت القمرية الذي

وضع جانبا في ذلك الحين بمظمة الوحدة الافريقية ، كما ينبغي ممارسة

ضغوط شديدة على الحكومة الفرنسية سواء من جانب مظمة الوحدة الافريقية

او من جانب المجتمع الدولي كافة ، من اجل حصول شعب القمر وحكومته

على حقوقهما .

٩ - خلال المناقشة التي دارت حول المسألة ، أكدت الوفود التي تحدثت على أهمية هذه المسألة . فجزيرة مايوت التي تنتمي للقمر ولكن لا تشرف عليها السلطات القمرية بالفعل ، يمكن ان تستخدم احيانا كنقطة انطلاق لبعض العمليات الارهابية ضد دول المنطقة ، على الاخص ضد موزامبيق . كانت هناك حاجة ملحة لايجاد حل باسرع وقت يضمن حقوق شعب وحكومة القمر على الجزيرة وينتج للحكومة القمرية السيطرة الفعلية عليها .

١٠ - قررت اللجنة ان تطلب من رئيسها ان يلقي بيانا في الدورة العادية الثانية والاربعين لمجلس الوزراء حول مسألة جزيرة مايوت القمرية وان يعرض عليها مشروع قرار لاعتماده .

CM/ 1359 (XLIII)

ANNEX I  
Page 1.

## بيان

صاحب السعادة السيد / مارتن بونجو وزير الدولة ،  
وزير خارجية جمهورية الجابون ورئيس لجنة السبعية  
المختصة بموضوع جزيرة مايوت القمرية ، التابعة لمنظمة  
الوحدة الافريقية ، أمام الدورة العادية الثانية  
والاربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية  
( أديس أبابا ، ١٦ يوليو ١٩٨٥ )

السيد الرئيس ،

أتقدم بالشكر اليكم والى مجموعة زملائي والى رؤساء الوفود الآخرين لاعطائى فرصة التحدث اليكم بصفى رئيس لجنة السبعة المختصة بموضوع جزيرة مايوت القمرية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

اذا كانت مسألة جزيرة مايوت القمرية لم تدرج فى جدول أعمال مناقشاتنا منذ بضع سنوات فذلك ببساطة لانه لم تتح للمجلس فرصة بحث تقرير اللجنة المختصة ، الذى وضع بعد آخر اجتماع لها فى مورى فى الفترة من ٩ الى ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، وهو موضوع الوثيقة CM/1195(XXXIX) والذى كان يجب أن يعرض على المجلس فى دورته التاسعة والثلاثين التى كان مقررا لها الفترة من ٢٦ يوليو الى ٢ أغسطس ١٩٨٢ بطرابلس للنظر فيه . وبما أن القمة العشرين لم يسبقها اجتماع مجلس الوزراء للأعداد هنا وأن دورة فبراير الماضى المسماة دورة الميزانية لم تبحث المسائل السياسية ، فكل ذلك يفسر عدم احالة هذا التقرير الى المجلس حتى الآن .

فى نهاية هذا الاجتماع الذى كان موضوعه " تحديد الموقف والايضاء بالاجراءات الكفيلة بتسهيل التسوية السلمية للمسألة بالتعاون مع حكومة القمر ، كالت اللجنة المختصة قد أقرت توصية وألحقتها بالتقرير ومنها نصان يجذبان انتباهنا .

فالفقرة الاولى من المنطوق توصى جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية بأن تستغل علاقاتها مع فرنسا ، بصورة منفردة أو جماعية ، لدفع هذه الاخيرة الى اعادة جزيرة مايوت فى أقرب وقت الى جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية .

أما النص الثاى فيوصى ، من أجل ذلك ، بأن تجرى بعثة من لجنة السبعة المختصة والامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، اتصلا بالسلطات الفرنسية فى أسرع وقت ، لبحث الاجراءات الخمية لاعادة الجزيرة الى جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية مع تحديد مهمة ان أمكن .

وللتفاهم اذا حول برنامج عمل لهذا الخرض ، حاولت الجابون ، عقد اجتماع للدول الاعضاء الاخرى ، فى نفس الوقت الذى انعقدت فيه الدورات الثامنة والثلاثون ، والتاسعة والثلاثون والاربعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية . ولكن للأسف بلا جدوى لعدم توفر النصاب القانونى ، وذلك أساسا بسبب الازمة التى اجتازتها المنظمة حينذاك .

وبناء على اقتراح من نظيرى وشقيقى وزير خارجية القمر ، اقترحت على الوزير الفرنسى للعلاقات الخارجية فى خطاب مؤرخ فى ٢٥ مايو ١٩٨٤ ، يمكن أن أطلعكم على نسخة منه ، أن يستقبل بعثة لجنة السبعة خلال النصف الأول من شهر يوليو ١٩٨٤ .

وتجدد هذا المسعى بالطريق الدبلوماسى فى شهر نوفمبر من نفس العام .

وحتى اليوم ، فاننا لا نجد من جانب فرنسا سوى الصمت ونوع من اللامبالاة .

ان حكومة القمر نفسها التى لم تقف من جانبها مكتوفة الأيدى منذ أربع سنوات ، قد وجدت أيضا عدم تفهم فى اتصالاتها الثنائية مع الحكومة الفرنسية .





السيد الرئيس ،

انى أشعر بالارتياح لأن اللجنة استطاعت فى النهاية أن تجتمع هذا الصباح وأود أن أهدى جميع أعضائها على استعدادهم الطيب ومساهماتهم الايجابية فى مناقشتها .

وترغب اللجنة أساسا فى أن يتمكن المجلس من اعتماد التقرير المتضمن فى الوثيقة ( . . . (XXXIX) CM/1195 ) وكذلك التوصية المرفقة به . وترغب اللجنة أيضا فى أن يفوضها المجلس عقد اجتماع آخر لتحديد استراتيجية جديدة على ضوء الموقف والاهتمامات المترتبة علينا .

ذلك هو ، سيدى الرئيس ، جوهر موضوع البيان الذى عرضته . وأود الآن أن أرجوكم التفضل باعطاء الكلمة الى نظيرى وشقيقى وزير خارجية القمر لى يحدد لنا الموقف السائد فى الأرخبيل منذ اجتماع اللجنة الاخير فى عام ١٩٨١ .

وشكرا لكم

CM/ 1359 (XLIII)

ANNEX. 2

Page 1

## البيان

الذى ادلى به صاحب المقالى سعيد كافي وزير الخارجية  
والتعاون لجمهورية القمر الاتحادية الاسلامية حول مسألة  
جزيرة مايوت القمريّة فى الدورة العادية الثانية والاربعين  
لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقيّة

اديس ابابا ، ١٦ يوليو ١٩٨٥

---

سيادة الرئيس ،

زملائي الاعزاء ،

اعرب قـيل كل شـيء عن شكرى لكم على تفضلكم باعطاء الكلمة لى بهذه الطريقة الاستثنائية لى اتمكن من تقديم عرض الى مجلس الوزراء حول مسألة جزيرة مايوت القمرية . ومن هنا اود ان اعتذر لديكم جميعا ، حضرات الزملاء ، عن اخذ الكلمة فى الوقت الذى تشرف فيه اعمال مجلس الوزراء على الانتهاء .

ان البند المتعلق بمسألة جزيرة مايوت القمرية كان بالتأكيد مدرجا فى جدول الاعمال الموقت للمجلس ، ولكن نظرا الى ان لجنة السبعة المختصة التابعة لمظمة الوحدة الافريقية ، التكلفة بهذه المسألة لم تستطع حتى الآن ان تعرض على مجلس الوزراء تقريرها المعتمد خلال اجتماعها الاخير الذى عقد فى مورونى فى شهر نوفمبر سنة ١٩٨١ ، رأينا من المناسب تعليق ادراج هذا البند فى جدول الاعمال مؤقتا ، وذلك ريثما تجتمع لجنة وتقديم تقريرها . غير ان اللجنة قد عقدت اجتماعها هذا الصباح . وحتى يتسنى لنا كسب الوقت ، طلبنا من رئيس مجلس الوزراء التفضل بالسماح لنا بتقديم هذا العرض نظرا لما يكتسبه الموضوع من اهمية .

وكما قلت آنفا ، حضرات الزملاء الاعزاء ، لقد عقد الاجتماع الاخير للجنة السبعة التابعة لمظمة الوحدة الافريقية حول مسألة جزيرة مايوت القمرية فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٨١ بمورونى ، عاصمة بلاندا .

وعقب هذا الاجتماع ، وافقنا على عدد من المقررات والتوصيات التي من شأنها ان تجعل ملف جزيرة مايوت يتقدم نحو الامام °

واسمحوا لي بان اورد هنا نص النقطتين الاوليين من مخطوط التوصية :

بداية النص :

- ١ - " يوصى جميع الدول الاعضاء في مظمة الوحدة الافريقية بان تستخدم علاقاتها مع فرنسا بصورة فردية وجماعية لاقتاعها بضرورة اعادة جزيرة مايوت الى جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية في اقرب وقت ممكن " °
- ٢ - " ولهذا الغرض ، توصى بان تقوم بعثة مكونة من لجنة السبعة المختصة حول جزيرة مايوت القمرية ومن الامانة العامة لمظمة الوحدة الافريقية باجراء اتصال ، في اسرع وقت ممكن بالسلطات الفرنسية للظفر فى الاجراءات العملية لعودة جزيرة مايوت القمرية الى حظيرة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية مع تحديد موعد لذلك ان امكن " °

نهاية النص :

ولسوء الحظ فان لجنتنا لم تستطع تنفيذ توصياتها نظرا للظروف السياسية التي كانت سائدة داخل مظمتنا خلال الثلاث سنوات الاخيرة °

ويتبين من ذلك ان ملف جزيرة مايوت يبدو راكدا على مستوى مظمة الوحدة الافريقية بينما تم ، حتى على مستوى بعض المنظمات الدولية الاخرى مثل الامم المتحدة ومظمة المؤتمر الاسلامى وحرية البلدان غير المحازة ، اعتماد توصيات فى كل من اجتماعاتها لمساعدة شعب وحكومة القمر فيما

يبدلان من جهود مشروعة لاستعادة سلامة أراضيها .

ولرى بحق أنه يتعين على منظمة الوحدة الأفريقية بوصفها منظمة لعموم إفريقيا وطبقا لرسالتها ، أن تتبوأ مكان الصدارة فيما يتعلق بالبحث عن حل لهذه المشكلة .

ومن ثم ، فعلى منظمنا أن تستفيد من الدينامية المتجددة التي تحركها لكي تعطى دفعا جديدا لملف جزيرة مايوت القمرية .

وفيما يختص بمدى ماوسلت إليه المفاوضات على الصعيد الثنائي ، فيدبغني أن أقول بأن الحكومة القمرية لم تبق مكتوفة اليدين ذلك أنه قد تم ، خلال الأربع سنوات الأخيرة ، إجراء اتصالات مع السلطات الفرنسية بما في ذلك سلطات الدولة على أرفع المستويات بهدف اتاحة الأتصار للقضية القمرية تمشيا مع التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تنادي بإجراء الحوار والتشاور .

ان التخيير السياسي الذي حدث بفرنسا عام ١٩٨١ مع وصول الحزب الاشتراكي الى الحكم كان قد أوجد أملا كبيرا بخصوص تسوية هذه المشكلة على نحو سريع .

وبالفعل ، عندما كان هذا الحزب في المعارضة وعلى رأسه أمينه العام ، الرئيس الحالي للجمهورية الفرنسية ، كان يناوى ، بصورة واضحة ومحددة ، القانون الفرنسي الذي أقر تقسيم بلادنا ، وكان الأمر قد انتهى بنواب الحزب الاشتراكي حتى الى رفع القضية كتابيا الى المجلس الدستوري الفرنسي لالغاء هذا القانون الذي أعتبر مناقضا للدستور الفرنسي .

ومن ثم ، تلقى بطبيعة الحال شعب وحكومة القمر وحتى الرأي العام الدولي

مجيء الاشتراكيين الى الحكم بارتياح وأمل ، خصوصاً بعد اعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميران الذي صرح وهو يتحدث عن مسألة مايوت بالآتي : " لست انساناً يغير موقفه تبعاً لتغير وضعه " . نهاية النص .

وعلى ان اعترف ، مع ذلك ، بأن حكومة القمر تستمر في الاضطدام بجدار من عدم الفهم يعكس سوء نية الجانب الفرنسي .

والواقع ان السلطات الفرنسية تنتكر اليوم كما كانت تتكرر بالامس للتعهدات الرسمية التي اخذتها على نفسها ازاء جمهورية القمر والرأي العام الدولي عشية استقلال أرخبيلنا .

وكانت تلك التعهدات ، كما تعلمون جميعاً ، تستهدف احترام وحماية وحدة وسيادة اراضي الدولة القمرية المقلدة تمشياً مع القانون المقدس للدستور الذي ينس حول عدم قابلية اراضي ماوراء البحار والكيانات الاستعمارية للتجزئة ، واحتراماً للقانون الدولي العام خاصة المبدأ العزيز على منظمتنا وهو عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار . وللاعلانين رقمي ١٥١٤ و ٢٦٢١ الصادرين عن الامم المتحدة بخصوص منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

انا الجانب الفرنسي اليوم فلكي يبرر تصرفه يريد تجاهل نتائج الاستفتاء حول تقرير مصير جزر القمر بالاستناد الى المادة ٥٣ ، الفقرة الفرعية رقم ٣ من الدستور الفرنسي ، وهي تلص على الآتي : " لا يقبل شرعاً اي تنازل عن اراضي او تبادلها او ضمها بدون موافقة السكان المعنيين " نهاية النص .

غير أنه ، يعلم الجميع أن الاراضى المقصودة ، فى هذه الحالة المحددة التى تعيننا ، هى أرخبيل القمر المكون من أربع جزر هى أنجوان ، مايوت ، موهيلى ، وجزيرة القمر الكبرى . ولا يتعلق الامر ، فى هذه الحالة بالذات ، بتنازل عن أراضى أو تبادلها أو ضمها ولكنه يتعلق ، فى الواقع ، بانفصال عن أراضى واحدة هى أرخبيل القمر الذى مارس حقه فى تقرير المصير وفقا للاصول منذ شهر ديسمبر ١٩٧٤ .

ان تعداد الاصوات ، جزيرة تلو جزيرة ، فى الاستفتاء الذى اجرى فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ يشكل تحايلا لسحب جزيرة مايوت من مجموع جزر القمر بصورة عشوائية .

والواقع أن السؤال الذى كان علينا أن نجيب عليه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ هو "هل تود أن تصبح جزر القمر مستقلة؟" وليس "هل تود أن تصبح جزيرة موهيلى مستقلة؟" أو "هل تود أن تصبح جزيرة مايوت مستقلة؟" أو "هل تود أن تصبح القمر الكبرى مستقلة؟" أو "هل تود أن تصبح أنجوان مستقلة؟" وذلك للإشارة الى جزرنا الأربع .

ولم تكن هناك أية جزيرة دعت على افراد لابتداء رأيها بحلول مصيرها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ . وهذا ما يفسر ، من جانب آخر ، حقيقة قيام فرنسا فيما بعد بتنظيم استفتاءات اخرى ، فى مايوت فقط هذه المرة بغية اضافة الطابع الشرعى على أمر غير شرعى .

ولا يخفى عليكم ، زملائى الاعزاء ، رد الفعل الصادر عن المجتمع الدولى الذى أدان بشدة تلك الاستفتاءات وأعلنها لاغية .

وهذا يدل بوضوح على صحة قضيتنا وشرعية احتجاجنا .  
وعلى الرغم من هذا ، فلا تزال هذه المشكلة المؤسفة قائمة بعد  
مرور عشر سنوات عليها ، مع جميع المخاطر التي تترتب على هذا الوضع  
بالنسبة للاستقرار السياسي والحوار الهادئ اللذين يسودان في هذه  
المنطقة .

ومن ثم ، فعلياً نحن جميعاً ، زملائى الاعضاء ، أن نقوم بمبادرات  
جديدة وبعد استراتيجية كفيلة باقناع الجانب الفرنسى بضرورة الدخول بشكل  
واضح وحاسم فى طريق البحث عن حل عادل وسريع لهذه المشكلة .  
وقد أن الأوان لكى يصدر الضغط عن المجتمع الدولى بمزيد من  
القوة خصوصاً على مستوى منظمتنا .

ولا أشك فى أن كل واحد منا ، ادراكاً منه لخطورة هذه المشكلة  
التي لا تخص شعب وحكومة القمر فحسب ، بل تخص أيضاً قارتنا الافريقية  
بأكملها ، سوف يستخدم كل ما لديه من تأثير حتى يتسنى ايجاد حل  
مرض لهذه المشكلة فى أسرع وقت ممكن ، طبقاً للقانون والعدالة .

ولذا ، فإن اللجنة المختصة بالكلفة بمسألة جزيرة مايوت القمرية  
المجتمعة هذا الصباح قد رأت من الضرورى أن تعرض على مجلسنا مشروع  
قرار فى هذا الشأن .

ولا يخالجنى شك فى أننا جميعاً سنوافق عليه بالاجماع .

وأشكركم





AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

1986-02

# Report of the Ad-Hoc Committee of Seven of the Organization of African Unity (OAU) on the Question of the Comorian Island of Mayotte

Organization of African Unity

Organization of African Unity

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10296>

*Downloaded from African Union Common Repository*